المحاضرة 1: الصرف (مفهومه، ميدانه، الميزان الصرفي)

مدخل:

بعد ظهور الإسلام واختلاط العرب بالأعاجم، خشي أهل العربية ممن ضياعها، فشرعوا في تدوينها والتأصيل لها، بما يحفظها من اللحن والزوال، بما يُعرف بالعلوم العربية، وهي ثلاثة عشر علما منها علم النحو الذي ظهر علم الصرف في بداية نشأته مقترنا به، على يد النحاة الأوائل، كما ظهر ذلك في كتاب سيبويه(ت180ه) وكتاب المقتضب للمبرد(ت 285ه) وغيرها من أمّات الكتب وذلك للعلاقة الوطيدة بين العلمين، فالهدف منها واحد وهو التقعيد لكلام العرب مفردا ومركبا، إذ أن الكلام العربي على حالتين حالة إفراد وهي موضوع علم الصرف وحالة تركيب وهي موضوع علم النحو.

ويُرجع الدارسون نشأة علم الصرف إلى أبي مسلم معاذ بن مسلم الهراء(ت187ه) من الكوفيين، وقد قيل إن واضعه هو أبو عثمان المازني البصري (ت 249ه). إلا أنّ هذا ليس دقيقا، فعلم الصرف كما أشرنا آنفا كان مقترنا بعلم النحو ولا تخلو منه مؤلفات النحاة الأوائل.

أولا: مفهوم الصرف

أ-لغة: وردت مادة (ص،ر،ف) في المعاجم العربية بمعان عدّة، منها ما جاء في لسان العرب لابن منظور: الصرف ردّ الشيء على وجهة أي التقليب، ويقال: صرف عنه السوء إذا ردّه وحوّله، فإذا بالغ في ردّه فذلك تصريف من (صرّف) الذي يفيد التكثير والمبالغة، وقوله تعالى: «وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض»(البقرة/164) أي صرفها من وجهه إلى وجهه أخرى وتصاريف الأمور تخاليفها، والصرف بيع الذهب بالفضة، وقيل الصرف الوزن والعدل وهو المثل، ومنه فالصرف في اللغة التغيير والتقليب والتحويل والمثل.

ب-اصطلاحا: عرّف علماء العربية علم الصرف تعريفات شتى، منها قول ابن الحاجب: «هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب».

ومن تعريفاته أنّه: «أصول وقواعد تُعرف بها أحوال أبنية الكلمات، صيغها الأصلية والعارضة وما يلابسها من تغيير معنوي في مدلولها مصدره البناء المحدث بالتصغير أو النسبة أو التثنية أو الجمع أو التأنيث في الأسماء، والتحويل إلى الماضي والمضارع والأمر في الأفعال، ومن تغيير صوتي بنيتها مصدره الظواهر التصريفية كالتجريد والزيادة والحذف والإبدال والإدغام والقلب والتحريك والتسكين، وهو بتعبير أبسط «التغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي أو معنوي».

ثانيا: ميدان علم الصرف

يقتصر علم الصرف على نوعين من الكلام: **الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة.** ولا يندرج ضمن مجاله باقي أنواع الكلام كالحروف والأسماء المبنية مثل: (إذا، وأين، وحيث)، والضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام والأسماء المشابهة للحرف والأسماء الأعجمية مثل: (إبراهيم واسماعيل).والافعال الجامدة كنعم وبئس وعسى..

ثالثا: الميزان الصرفي

1-تعريفه: هو مقياس وضعه علماء العربية، فهو لفظ يؤتى به لبيان أحوال أبنية الكلمة في الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدم الحذف.

ولمّا كان أكثر المفردات العربية ثلاثيا قرر العلماء اعتماد الأصل الثلاثي، أي أن الكلمة وضعت على ثلاثة أحرف، وقد نصّ غير واحد من علماء الصرف على ذلك، فسيبويه يقول: «ليس في الدنيا أقل عددًا من اسم على ثلاثة أحرف». ويرى ابن جني: «أنّ الثلاثية أكثرها استعمالا أعدلها تركيبا، وذلك لأنه حرف يُبتدأ به وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه».

وعند الوزن تقابل هذه الأصول بالفاء والعين واللام، وبهذا يكون أساس الميزان (فَعَلَ) فنقول مثلا: إن نظر على وزن (فَعَلَ)، وفَرِحَ على وزن(فَعِلَ)، وسمّو الأوّل فاء الكلمة والثاني عين الكلمة، والثالث لامها، وما زاد على ذلك فيعامل معامل معاملة خاصة.

2-الغرض منه: معرفة أصول الكلمات وما اعتراها من زيادة أو حذف وما طرأ على حروفها من تغير أو تقديم أو تأخير أو حركة أو سكون.

3-سبب اختيار(فعل) ميزانا صرفيا: وقد اختار الصرفيون كلمة(فعل) لتكون ميزانا صرفيا لأسباب نجملها في مايلي:

-لأن كلمة فعل ثلاثية، ومعظم ألفاظ اللغة العربية كذلك وما زاد عن ذلك قليل.

-كلمة فعل عامة الدلالة فكل الأفعال تدل على فعل مثل: مشى وجلس وأكل... كلها تدل على الحدث بمعنى فعل الشيء.

-صحة حروفها، فليس فيها حرف يتعرض للحذف أو الاعلال بقلب أو نقل أو حذف.

- كلمة فعل تشتمل على ثلاثة أصوات تشكل أجزاء الجهاز النطقي، فالفاء مخرجها أول الجهاز النطقي والعين آخره أو أقصاه واللام من وسطه.

4-فوائد الميزان الصرفي:

للميزان الصرفي فائدة كبيرة وهي تحديد صفات الكلمات، فهو الذي يبيّن إن كانت الكلمة مجردّة أو مزيدة، أو كانت تامة أو ناقصة وبمعنى آخر هو الذي يبين لنا حركات الكلمة وسكناتها والأصول منها والزوائد، وتقديم الحروف أو تأخيرها، وما ذكر منها وما حذف، كما يبيّن صحتها من اعلالها.

5-كيفية الوزن:

أ-وزن الكلمات ثلاثية الأحرف:

يراعى في كتابة الكلمة المطلوب وزنها ضبط كل حرف بالشكل اللازم ليعمل حسابه في الميزان، فعند وزن كلمة (كَتَبَ) مثلا: يوضع الحرف الأول منها(كَ) مقابل الحرف الأوّل من الميزان (فَ) مع ضبط حركة الميزان بحركة الفتح، لأن حرف (ك) مفتوح، ثم يوضع الحرف الثاني مقابلا للحرف الثاني من الميزان (ت) مقابل (ع) مع مراعاة حركته وهي الفتحة، وهو عين الكلمة، ثم يوضع الحرف الثالث (ب) مقابلا للحرف الثالث في الميزان وهو (ل) مع ضبط الشكل وهو الفتح ويسمى لام الكلمة ويكون على هذا النحو:

كَ تَ بَ ← فَعَلَ

الكاف: فاء الكلمة، التاء: عين الكلمة، الباء: لام الكلمة.

جَبُنَ: فَعُلَ، جَ: فاء الكلمة، بُ: عين الكلمة، نَ: لام الكلمة.

ب-كيفية وزن الكلمات الزائدة عن ثلاثة حروف:

1-إذا كانت الأحرف الزائدة عن ثلاثة أحرف أصلية، أي أن الحرف الزائد لا يمكن الاستغناء عنه لأنه أصل في بناء الكلمة، ولا يستقيم معناها إلا به، زدنا "لاما" واحدة في آخر الميزان إن كانت الكلمة رباعية. نحو: دحْرجَ: فعْلَلَ. بعْثَرَ: فعْلَلَ. طمْأَنَ: فعْلَلَ. وسْوَسَ: فعْلَلَ. دِرْهَم: فِعْلَل. جُرْهُم: فُعْلُل. بَيْدَر: فَعْلَل.

-وإن كانت أصول الكلمة خماسية وهذا لا يقع إلا في الأسماء نزيد لامين في آخر الميزان. نحو: سَفَرْجَل: فَعَلَّل. زَبَرْجَد: فَعَلَّل. غَضَنْفَر: فَعَلَّل. فيتم إدغام اللامين لأنهما من جنس واحد أولهما ساكن، وقد لا ندغم عندما لا نكون في حاجة إلى التضعيف. نحو: جَحْمَرِش: فَعْلَلِل.

2-إن كانت الزيادة ناجمة من تكرار حرف من الأحرف الأصول في الكلمة تكرر ما يقابل الحرف الزائد في الميزان. نحو: قدَّم: فعَّل. ترْجَم: فعْلَل. ومنه"مرمريس" ووزنه "فَعْفَعِيل" فقد زيد على الكلمة الأصل "مريس" حرفان هما: الميم وهي مماثلة لفاء الكلمة، والراء وهي مماثلة لعين الكلمة، لذلك زيد في الميزان فاء وعين أخرى مقابل الزيادات المماثلة للأصول.

3-إن كانت الزيادة في الكلمة ناشئة عن حرف غير أصلي، وغير مكرّر، بل ناتجة عن حرف من أحرف الزيادة التي تجمعها كلمة **"سألتمونيها"** فإننا نزن من الكلمة أحرفها الأصول فقط. بما يقابلها في الميزان، ثم نزيد في الميزان الأحرف الزائدة في الموزون كما هي بضبطها الموجود في الكلمة. فنقول في وزن الكلمات التالية:

مَقْتُول: مَفْعُول. مفْهُوم: مَفْعُول. أَكْرَمَ: أَفْعَلَ. ساءَلَ: فَاعَلَ.، مُستَحْسَن: مُسْتَفْعَل. مُسْتَصْغَر: مُسْتَفْعَل. انْبَلَجَ: انْفَعَلَ. تَفَاقَمَ: تَفَاعَلَ. اقْتَحَمَ: افْتَعَلَ. احْمَارَّ: افْعَالَّ.

تنبيهات وفوائد:

1-إن حدث في الكلمة زيادتان إحداهما بتضعيف حرف أصليّ، وأخرى بزيادة من أحرف "سألتموتيها" فعند وزنها يضعف ما يقابل الحرف الأصلي، وتنزل الزيادة في الميزان.

نحو: تَقَدَّمَ: تَفَعَّلَ. تَعَلَّمَ: تَفَعَّلَ.

2- يأخذ حكم الزائد أمران:

أ. الضمائر المتصلة: فهي تنزل في الميزان حكمها في ذلك حكم أحرف الزيادة، ولا تعد من أحرف الكلمة المزيدة، لأنها كلمات أخرى كتبت مع الكلمة الموزونة، والرسم الإملائي يتطلب ذلك. نحو: كَتَبْتُهُ: فَعَلْتُهُ

ب. ما يسبق الكلمة المراد وزنها وما يلحقها من الأحرف ينزل ما يقابلها في الميزان باعتبارها كلمات أخرى كتبت مع الفعل حسب ما يقتضيه الرسم الإملائي، وهذه الملصقات لا تجعل اللفظ المجرد مزيداً، لأنها تلصق بالكلمات المجردة والمزيدة على حد سواء ومن هذه الملصقات: السين، واللام في أول الفعل، نحو: سأذهب: سأفعل. ليقرأ: ليفعل، وتاء التأنيث، ونون التوكيد في أخر الفعل، نحو: كَتَبَتْ: فَعَلَتْ. لأَعْطِفَنْ: لأَفْعَلَنْ.

ويدخل في ذلك أحرف المضارعة التي لا تعد كلمات جديدة، بل أحرف زيادة تزاد على لفظ الماضي لتشكل الفعل المضارع، غير أنها تنزل في الميزان نزول الملصقات، إذ لا يدل وجودها على أن الفعل مزيد، لأنها تتصل بالمجرد والمزيد من الأفعال.

3- عند وزن المتغير نجد أنه نوعان:

نوع وزنه حسب أصله، ولا نلتفت إلى بنائه الظاهر، ونوع وزنه حسب صورته الحاضرة.

النوع الأول وله عدة صور على النحو التالي:

1. إذا حدث في الكلمة تغيير في أحد أحرف العلة، أي : قلب حرف علة إلى حرف علة آخر، فإن الحرف المتغير يوزن حسب أصله مثل:

قام – قَوَم- فَعَلَ.

دعا- دَعَوَ – فعَلَ

باع - بَيَع -فَعَلَ

خاف-خَوِفَ-فَعِلِ

2.وزن المضعف الذي على أبنية: افْتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ مثل:

قَتَّلَ - اِقْتَتَلَ – اِفْتَعَلَ

اِذَّكَّر- تَذَكَّرَ- تَفَعَّلَ

اِثَّاقَلَ- تَثَاقَل- تَفَاعَلَ

وكلها حدث فيها تغيير عن الأصل نتيجة للتضعيف ولتخفيف النطق.

3. ما حدث فيه نقل حركة حرف إلى حرف آخر : عند وزن كلمة فيها حرف معتل نقيسها على كلمة صحيحة.

الكلمة	أصلها	الوزن	القياس
يَهُون	يَهْوُن	يَفْعُل	يَكْتُب
يَصِيح	يَصْيِح	يَفْعِل	يَنْزِل